

أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2015)

د. بن قدور علي¹

مولاي الطاهر-سعيدة

أ.مزيان محمد توفيق²

معهد العلوم الإقتصادية و التجارية

و علوم التسيير

المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان

Abstract :

Monetary policy in Algeria have passed through several stages and that the imposed conditions and economic changes experienced by Algeria Where the state has worked to correct the course of monetary policy in stages, which was clearly evident after 1990 from here monetary authorities sought to achieve a number of goals, including the attempt to achieve high growth rates, and from it, the aim of this paper is to analyze and measure the impact of monetary policy variables on Economic growth And thus it shows that the monetary policy variables do not explain the changes in economic growth in Algeria, suggesting they play a weak role in the growth and this is due to the nature of the Algerian economy, which is dependent on the economy Rent based on changes in oil prices.

Key Words: Monetary Policy, Economic growth rates ,
Preprocessing, Simultaneous integration.

المخلص:

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل وذلك ما فرضته الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، حيث عملت الدولة على تصحيح مسار السياسة النقدية على مراحل، الأمر الذي ظهر جليا بعد 1990 من هنا سعت السلطات النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها محاولة تحقيق معدلات

¹ E-mail: benkaddour_ali@yahoo.fr

² E-mail: mezianetawfik@gmail.com

نمو مرتفعة ،ومنه فان الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحليل وقياس أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ، وبالتالي تبين أن متغيرات السياسة النقدية لا تفسر التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر مما يدل على أنها تلعب دور ضعيف في النمو وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر اقتصادا ريعيا معتمدا على تغيرات اسعار البترول.

كلمات المفتاح: السياسة النقدية، معدلات النمو الاقتصادي ، الاستقرارية ، التكامل المتزامن.

مقدمة:

تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي ، وقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو خاصة النقدية منها باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو إمبريقية وذلك من خلال دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باعتباره أحد مؤشرات فعالية أو عدم فعالية السياسة النقدية.

ومنه فقد تميز أداء السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور القانون(90/10) بسيطرة الخزينة العمومية على السلطة النقدية، وهو الأمر الذي سجلت على إثره عدة اختلالات نقدية أثرت على الجانب الحقيقي للاقتصاد، وهذا معناه أنه قبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر، غير أن السياسة النقدية قد أعيد توجيها ابتداء من سنة 1990 وذلك بصور قانون النقد والقرض الذي أوضح معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، فأصبح لها أهداف، وأدوات لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الأخرى، وقد نجحت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها نوعا ما وذلك بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولية. ومع بداية سنة 2000 وتحسن المؤشرات المالية للدولة وإرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة، وأمام فائض السيولة الذي أصبح هيكليا قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة هذه الأدوات مع استحداث أداتين جديدتين هما أداة استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة، وهو ما سمح بامتصاص فائض السيولة بشكل فعلي والتحكم في التضخم مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر، غير أن الاستراتيجية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوى

الفعالية المنتظرة في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت كحاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها. إشكالية البحث: ما مدى أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

أهداف البحث : تتمثل أهم أهداف البحث في:

1. التعرف على مفهوم السياسة النقدية
 2. محاولة تحديد أثر ودور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.
 3. البحث في طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي
- أقسام البحث: للإجابة على هذا السؤال المطروح تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور: أولاً: الأطار النظري للسياسة النقدية
- ثانياً: مسار السياسة النقدية في الجزائر
- ثالثاً: الدراسة التطبيقية لأثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2015)

1.1 الأطار النظري للسياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود، باعتبار هذه الأخيرة محور عمل السياسة النقدية، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالواقع الاقتصادي للبلد من حيث متانته وقدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، الأهداف المخططة.

1.1.1 أهداف السياسة النقدية:

تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال السياسة النقدية، حيث يوجد اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية هي نفسها تقريبا أهدافاً للسياسة الاقتصادية.

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات

مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها لأن المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية¹. ويتحقق هذا الهدف من خلال التدخل المستمر من قبل السلطة النقدية للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقود²، ومراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدنيين، وهو ما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين³. والواقع أن لجوء السياسة النقدية لمعالجة مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وطيدة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد "فريدمان" في اللجنة الاقتصادية للكونغرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود⁴.

وقد اتجهت مختلف الدول المتقدمة في الآونة الأخيرة نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار، وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

2- تحقيق العمالة الكاملة: أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وتحقيق هذا الهدف يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5%⁵، وتخفيض البطالة يتم عن طريق زيادة الطلب الفعال من خلال قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي، فتنخفض بذلك معدلات الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار، فيزداد التشغيل في الاقتصاد القومي، وبالتالي زيادة الاستهلاك فيرتفع الدخل⁶.

¹ - نيبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص 59.

² - عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، 1988، ص 394.

³ - هيل عجمي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، عمان، الطبعة 1، 2009، ص 260.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، مكتبة زهران

الشرق، القاهرة، 1997، ص 274.

⁵ - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الطبعة 1، 2010، ص 195.

⁶ - عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص 276.

3- تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفع¹: يرتبط هذا الهدف بتحقيق العمالة الكاملة، فالنمو الاقتصادي وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في المعروض النقدي حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع²، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها لتحقيق هذا المعدل المرتفع، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة، ووجود ظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة للسياسة النقدية. وتجد الإشارة هنا إلى أن معدل النمو المطلوب هو ذلك المعدل الأمثل الذي يحقق سعادة المجتمع ككل، لا المعدل الأعلى الذي يتحقق لطبقة على حساب باقي فئات المجتمع³. كما أن تحقيق معدل النمو الأمثل ضروري لضمان الحد الأدنى من المعيشة لأفراد المجتمع، ويمكن الدولة من اتخاذ المواقف في القضايا الدولية دون التعرض للضغوط الاقتصادية التي أصبحت أهم وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية⁴.

4- تحقيق التوازن الخارجي: ميزان المدفوعات لدولة ما هو " سجل منظم لجميع معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة"⁵، وينتج عن هذه المعاملات في حالة الاستيراد أن يدفع ثمن السلع والخدمات للخارج، ويسجل حجم الأموال المدفوعة في جانب المدفوعات، أو يتم تحصيل ثمن السلع والخدمات في حالة التصدير للخارج ويسجل حجم الأموال المحصلة في جانب المدخلات. وفي الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

¹ عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول في التنمية الاجتماعية وضبط التضخم، دار النهضة العربية، مصر، 1993.

² -عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص277.

³ - محمد عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الو.م.أ، الطبعة 1992، ص49.

⁴ - محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، الطبعة 1، 1989، ص203.

⁵ - دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة 4، 1998، ص123.

فالعجز يتطلب سياسة نقدية تتفادى الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى ضعف قوتها التنافسية مع أسعار السلع الأجنبية فتتجم الدول الأخرى عن استيرادها، بينما يسعى المستوردون في الداخل إلى جلب السلع الأجنبية لبيعها بأسعار أقل من أسعار السلع المحلية، فيزداد عجز ميزان المدفوعات، والسياسة النقدية السليمة هنا هي اتباع سياسة انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار، وذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية¹.

2.1. عوامل نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط تمثل فيما يلي² :

- * تحديد الأهداف بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضح ومحدد كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية.
- * مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.

- * درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- * هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة ومرونة الأسعار.
- * سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة.
- * نظام سعر الصرف إذ أن السياسة النقدية تحقق فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.

¹ - دومينيك سلفادور، نفس المرجع، ص205.

² - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2006، ص133.

16- عبد المنعم عفر، الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، الاقتصاد الكلي، دار البيان العربي، جدة، طبعة 1979، ص310.

* مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، حيث أنه كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، وهو ما يجعلها تحقق نجاعتها وفعاليتها.

* تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة، سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة، مما يمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية.

* إيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية.

* اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية، التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد، ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك.

* حالة نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن ذلك من التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.

* توافر نظام معلوماتي فعال: إذ أن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود، ومن هذا المنطلق يجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة اختلالاته وإمكانياته¹

2. مسار السياسة النقدية في الجزائر:

إن اختيار الجزائر للنظام الاقتصادي الموجه مركزيا جعل القطاع المصرفي تابع لمتطلبات الخطة الاقتصادية العامة فانحصرت مهام هذا القطاع في تلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية التي كانت تابعة للدولة من أجل بناء الاقتصاد الوطني، وبالتالي كانت السياسة النقدية عديمة الفعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أبعدت الدائرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، والسياسة النقدية كانت عبارة عن سياسة ائتمانية يأخذ فيها القرض

¹ - علي توفيق الصادق و آخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص29.

المصرفي الأولوية في تمويل النشاط الاقتصادي¹. وكانت تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية وأن الأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي القرض، فاستخدمت أدواتها لتحقيق بعض الأولويات في مجال القرض بعيدا عن متطلبات الاستقرار النقدي.

1.2. سير السياسة النقدية في الجزائر بعد 1990 في ظل الاتفاقيات مع مؤسسات النقد والقرض:

عرفت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 تغيرات مؤسساتية وهيكلية على عدة مستويات، نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية، وذلك بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من 1986، وذلك للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق بهدف العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم أكثر في نمو الكتلة النقدية، واستقرار الأسعار....، وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض في ظل استقلالية واسعة.

تميزت هذه الفترة بدخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض ومساعدات على الرغم من أنه قد سبق لها وأن وقعت على اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989. حيث تم تحرير رسالة القصد التي تخص اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني للجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 افريل 1991 لينفذ بتاريخ 03 جوان 1991 وإلى غاية مارس 1992 بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

كما لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي وذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والأمنية، من أجل النهوض باقتصادها ويتمثل هذا البرنامج في برنامج التثبيت الهيكلي الذي يغطي الفترة من 1994/04/01 إلى

¹ - بلعزوز بن علي، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، بحوث اقتصادية عربية، مطبعة معهد التخطيط القومي، مصر، 2003، ص7.

1995/05/31¹، وعلى إثر هذا الاتفاق تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة.

يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل، وقد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار، وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائدة في البلدان الشريكة اقتصاديا وهذا ب²: تقليص معدل توسع الكتلة النقدية (M_2) إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـ 21% سنة 1993. ومن ثم التحكم في التدفق النقدي من خلال دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة.

أما بعد انقضاء برنامج الاستقرار، قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق القرض الموسع الذي يمتد على ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، تحصلت الجزائر بموجبه على 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.8% من حصتها³، وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون وحدة على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998⁴

ولقد عملت الحكومة الجزائرية خلال هذا الاتفاق على انتهاج سياسة ميزانية صارمة عن طريق تقليص كتلة الأجور، وذلك بالحد من الزيادة في التوظيف العمومي، وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية. ولتحقيق ذلك قررت الحكومة في برنامجها زيادة الإيرادات بنسبة 10.5% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، وتندية النفقات العامة بـ 1.8% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1994/1995 و 1997/1998. وقد عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط نقدي ومالي واقتصادي

¹ - بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 1، 2004، ص 181.

² - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 195.

³ - بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 2003، ص 290

⁴ - Bulletin du FMI du 11 Mars 1996.

2.2. أداء السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)

بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وبالنظر إلى النتائج المسجلة، واصلت السلطات النقدية إصلاحاتها في المجال النقدي قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والحفاظ على النتائج المسجلة، خاصة معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف. ولقد تجلى هذا في إصدار الأمر (11/03) والذي ركز على الاستقرار النقدي، خاصة وأن هذه الفترة تم خلالها تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع في تطبيقه في أبريل 2001 محاولة لاستغلال فائض السيولة ثم تلاه برنامج دعم النمو الاقتصادي.

ومن أجل تفعيل السياسة النقدية في ظل عدم نجاعة الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في امتصاص السيولة، تم إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية فلقد تميزت الفترة الممتدة من (2001-2014) بعكس التوجه في السياسة الاقتصادية الكلية التي اتبعتها الحكومة خلال مرحل التسعينات، حيث اتبعت الحكومة في مطلع هذه الألفية سياسة نقدية ومالية توسعية وهذا نتيجة توفر مجموعة من الأسباب، وسعيا منها لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويظهر الفكر الكينزي جليا في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

3. الدراسة التطبيقية:

إن الهدف من هذه الدراسة وهو بيان تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، وإن قيم المتغيرات المراد دراستها، والتي أخذناها من من إحصائيات صندوق النقد الدولي (*CD-ROM-IFS/FMI*) غير متجانسة في الحجم، فقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على كل المتغيرات، هذه البيانات هي عبارة عن بيانات سداسية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2015، أي حجم العينة المستعملة هي 50 مشاهدة وتتمثل المتغيرات المراد دراستها في:

1. متغيرة الكتلة النقدية: والمعبرة عن الكتلة بمفهومها الواسع ونرمز لها بالرمز (M_2) البيانات متحصل عليها من إحصائيات صندوق النقد الدولي ومنه فقد تم الاعتماد في التحليل على بيانات عرض النقد بمفهومها الواسع ومن خلال معدلات نموه السنوية، ويرتبط نمو عرض النقد بعلاقة موجبة بالنتائج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة في ضوء الآلية التالية: إن زيادة نمو عرض النقد تعني المزيد من السيولة في الاقتصاد مما يجعل أسعار الفائدة تنخفض وبالتالي يتوسع الطلب على الاستثمار

المرتبط بعلاقة عكسية مع أسعار الفائدة، إذ أن تراجع معدلات الفائدة يشجع المشاريع غير المرهبة سابقا عندما كان معدل الفائدة عاليا على دخول ميدان الانتاج، وبعد ارتفاع الطلب الاستثماري يزداد الطلب الاستهلاكي لان عملية الاستثمار رافقتها عملية لدفع الاجور وأسعار المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية، وهذا الامر ينجم عنه زيادة في الطلب الكلي تدفع المنتجين الى زيادة انتاجهم لعلمهم المسبق بوجود طلب متزايد على سلعهم وخدماتهم وبذلك تحصل زيادة في الناتج الداخلي الخام هذا مع مراعاة وجود موارد معطلة ومرونة في الجهاز الانتاجي.

أما إذا انخفض نمو عرض النقد فالألية السابقة تصبح معكوسة مما ينخفض مستوى الناتج الداخلي الخام إذا يؤدي انخفاض نمو عرض النقد إلى نقصان في السيولة المحلية مما يرفع من مستوى أسعار الفائدة ويقلل من حجم الاستثمار والطلب الكلي والناتج الداخلي الخام.

2. متغيرة الناتج الداخلي الخام: نرسم له بالرمز (*PIB*)، وبإدخال اللوغاريتم النيبيري يصبح "*LPIB*"، البيانات مأخوذة من إحصائيات البنك العالمي " *CD-ROM: IFS/BM*" وإحصائيات صندوق النقد الدولي "*CD-ROM: IFS/FMI*"

3. الائتمان: نرسم له ب (*LCRD*) فيعد حجم الائتمان الممنوح من طرف النظام البنكي من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي ويرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع الناتج الداخلي الخام إذ أن التوسع في حجم الائتمان الممنوح من طرف الجهاز المصرفي يدفع مستوى الطلب الكلي نحو الارتفاع لان الطلب الاستثماري قد ازداد فضلا عن الزيادة في الطلب الاستهلاكي لان عملية الاستثمار ينجم عنها توزيع للأجور والعوائد الاخرى اللازمة لسير العملية الانتاجية وزيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري ترفع من مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الامر الذي يحفز المنتجين على زيادة انتاجهم وعكس ذلك في حالة انخفاض مستوى الائتمان الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الناتج الداخلي الخام.

4. نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقود: ونرسم لها بالرمز (*lpm*) ومنه يمكن من خلال قياس نسبة الودائع إلى عرض النقود في اقتصاد معين معرفة درجة التطور النقدي، إذ أن ارتفاع هذه النسبة يدل على وعي مصرفي بصورة عامة وقدرة عالية لدى النظام المصرفي على جذب الودائع، مما يمكن للبنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان بمستوى يجعل الاقتصاد يجني ثمار هذه العملية، أما ارتفاع هذه النسبة يدل على امكانية افضل للسياسة النقدية في تحقيق أهدافها، وهذا يعني أن

هذه النسبة ترتبط بعلاقة موجبة مع الناتج الداخلي الخام فاذا ما ازدادت هذه النسبة دل ذلك على القدرة على منح الائتمان الذي يرفع من مستوى الاستثمار والطلب الكلي.

5. نسبة اجمالي الودائع الى الناتج الداخلي الخام:

ونرمز لها بالرمز (lpg) وتشير الودائع الى الناتج الداخلي الخام الى مدى فعالية النظام المصرفي في الاقتصاد اذ انه بارتفاعها دلالة على أن أهم مطلوبات النظام المصرفي تشكل جزء كبير ومهم من الناتج الداخلي الخام مما يولد قدرة افضل للسياسة الاقتصادية الكلية بصورة عامة والنقدية بصورة خاصة للتأثير في الاقتصاد وترتبط هذه النسبة بعلاقة موجبة مع الناتج الداخلي الخام فكلما ارتفعت زادت قدرة الاقتصاد في الاعتماد على النظام المصرفي في اقامة الاستثمارات المختلفة .

في هذا البحث نحاول إيجاد نوع المتغيرات باعتبارها مستقرة أو غير مستقرة، وإذا كانت هذه المتغيرات غير مستقرة نختبرها حسب الاختبارات المستعملة، وما هي درجة تكاملها؟.

1.3. اختبار الجذر الأحادي: "unit roots".

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وإلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، نستعمل هنا اختبار "ADF" للجذر الأحادي.

اختبار ديكي فولر الصاعد « Augmented Dickey Fuller » ADF

للقيام باختبار "ADF" على كل متغيرة نستعمل طريقة "OLS" لتقدير النماذج القاعدية الثلاثة لكل متغيرة.

اختبار الـ ADF يركز على الفرضيات التالية:

$$H_0 = \phi_j = 1$$

$$H_1 = \phi_j < 1$$

1. قبول الفرضية العدمية H_0 معناه وجود جذر أحادي، ومنه السلسلة الزمنية غير

مستقرة، وباستعمال طريقة "OLS" لتقدير ϕ_j في النماذج الثلاثة. فإننا نحصل على $t.\phi_j$ التي تخضع لتوزيع "Student"، فإذا كانت $t.\phi_j$ القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية "Student" الجدولية، فإننا نقبل الفرضية H_0 . أي يوجد جذر أحادي.

2. وأما إذا كانت $t.\phi_j$ أصغر من إحصائية "Student" الجدولية، فإننا نرفض الفرضية

العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه فإن السلسلة مستقرة.

- اختبار ديكي فولر الصاعد "ADF" (2015-1990)
 باستعمال برنامج "EViews" نتحصل على النتائج التالية:
 الجدول (1): ADF Test

المتغيرة	درجة التأخير "Lag" "Mic"	القيمة المحسوبة "ADF (t.ϕj)"	احتمال وجود جذر (R) أحادي (Prob-) . (RU)
LM2	9	-1,213091	[0,6573]
Lpib	3	0.692355	[0,9905]
Lcrd	0	-1.853447	[0.6609]
Lpm	7	-0.038972	[0,9485]
Lpg	8	-0.696724	[0,9655]

باستعمال برنامج "EViews8.0" تظهر النتائج في الجدول (1) أن قيمة "ADF (t.ϕj)" المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ; 5% ; 10% كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي، أكبر عند جميع مستويات المعنوية، ومنه قبول الفرضية العدمية $H_0 = \phi_j = 1$ ، وبالتالي كل متغيرات الدراسة غير مستقرة، ولإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة (1).

الجدول (2): اختبار "ADF" الدرجة الأولى.

الدرجة الأولى 1^{er} différence القيم الحرجة.				
المتغيرة	درجة التأخير "Lag Mic"	القيمة المحسوبة "ADF (t.ϕj)"	الاحتمال (Prob)	%10 ; %5 ; %1
∇ LM2	0	-10.14069	[0,0000]	(-1,61) (-1,95) (-2,64)
∇ Lpib	0	-14.51171	[0,0001]	
∇ Lcrd	2	-3.529284	[0,0000]	
∇ Lpm	0	-8.193486	[0,0000]	
∇ Lpg	0	-10.64970	[0,0000]	

باستعمال البرنامج تظهر النتائج من الجدول (2) كما يلي:
 ومنه فإن كل السلاسل مستقرة، ونرفض الفرضية H_0 ، وعليه فإن هذه السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى عند جميع مستويات المعنوية:

$$lpib.lcrd.lp.lpg.lm2 \rightarrow CI(1) \quad 1\% \quad 5\% \quad 10\%$$

2.3. اختبار التكامل المتزامن:

نقوم أولاً بتعيين درجة تأخر المتغيرات، يتم هذا التحديد باستعمال معيار "أكايك" (Aic) ومعيار سفارتز، ثم من بعد نجري اختبار التكامل المتزامن.

1.2.3. تحديد درجة التأخير:

باستعمال اختبار "أكايك" واختبار "سفارتز" فإن درجة التأخير المقترحة هي درجة التأخير الأولى (-3) لكون كلا الاختبارات لا يمكن حسابهما بعد هذه الدرجة.

2.2.3. اختبار التكامل المتزامن: *Cointegration test*

بعد التحقق من الشرط الأول، والمتمثل في استقرارية المتغيرات من نفس الدرجة نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة "OLS"، نقوم هنا باختبار جوهانسن "*Johansen Cointegration test*" لدراسة العلاقة في المدى الطويل أو باستعمال اختبار "*Johansen*" للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى (أعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن.

ومنه اختبار "*Johansen*" يقوم على تقدير النموذج التالي:¹

$$\Delta y_t = A_0 + A_1 \cdot y_{t-p} + A_1 \cdot \Delta y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_{p-1} \Delta y_{t-p-1} + \xi_T$$

□

إذن سنحاول هنا باستعمال برنامج "EViews" وبالاستعانة باختبار جونسن (*Johansen*) للقيم الذاتية الكبرى واختبار نسبة (*Max-Eigenvalue*) إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل ($LM2, Lpib, Lcrd, Lpm, Lpg$).

H_0 : عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

H_1 : وجود علاقة تكامل مشترك.

3.3. تقدير النموذج: يمكن تقدير العلاقة في صيغتها القياسية كالتالي:

¹ BOURBONNAIS ;Régis « Econométrie » 2015, 9Edition DUNDO. P281.

$$pib = \alpha_0 + \alpha_1 m2 + \alpha_2 crd + \alpha_3 pm + \alpha_4 pg$$

الجدول (3): اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار *Johansen*)، وباستعمال برنامج *(Eviwes)*.

Date: 04/25/16 Time: 09:48

Sample (adjusted): 1990 2015

Included observations: 50 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: LPIB LM2 LPM LCRD LPG

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	1.000000	679.2279	69.81889	0.0001
At most 1 *	0.482698	58.87688	47.85613	0.0033
At most 2 *	0.356623	31.19347	29.79707	0.0343
At most 3	0.209273	12.67045	15.49471	0.1275
At most 4	0.064687	2.808721	3.841466	0.0938

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من خلال الجدول (3) يمكننا استخراج النتائج التالية:

الفرضية (1):

$r=0$ فإن القيمة المحسوبة "Max-Eigenvalue" (679.2279) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، (69.81889)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية H_1 أي وجود علاقة تكامل متزامن.

الفرضية (2):

$r=1$ فإن القيمة المحسوبة (58.87688) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبقية: (47.85613) ومنه نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل H_1 أي وجود علاقة تكامل متزامن.

الفرضية (3):

$r=2$ فإن القيمة المحسوبة (31.19347) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبقية (29.79707) ومنه نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل H_1 أي وجود علاقة تكامل مشترك.

إذن نستنتج من الجدول (3) أنه توجد ثلاثة علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى 5%.

وسنقوم باختبار كل الحالات الممكنة من أجل إيجاد هذه الثلاث علاقات بين المتغيرات المدروسة:

(*lpib.lm2.lcrd.lpm.lpg*)

1. اختبار "Granger" للتكامل المتزامن:

لإيجاد العلاقات الثلاث للتكامل المتزامن، نستعمل اختبار "Granger"، والذي يعتبر من الاختبارات المطبقة على البواقي (بواقي المعادلات المقترحة)، إذن استطعنا استخراج هذه العلاقات الثلاث وهي كما يلي:

العلاقة الأولى: الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية [Lpib-LM2]:

باستعمال اختبار "Granger" وبرنامج "Eviews" تم الحصول على النتيجة التالية:

الجدول (4): اختبار "Granger" التكامل المشترك بين (الناتج الداخلي

الخام والكتلة النقدية).

البواقي	عدد التأخر	الاحتمال	
"Résidués"	"Lag Mic"	ADF	P-Value
$e_t = ALPB_t - LM_t$	3	-0,012536	[0,9825]

نرى من الجدول أن القيمة المحسوبة لـ ADF، أكبر من القيمة الحرجة وباحتمال أكبر [0.9825] عند مستوى 1% نرفض الفرضية H_0 ونقبل H_1 . أي هناك تكامل متزامن بين [Lpib-LM2]

العلاقة الثانية: الناتج الداخلي الخام ونسبة اجمالي الودائع الى الناتج الداخلي:
:[LPIB-LPG]

باستعمال اختبار "Granger" وبرنامج "Eviews" تم الحصول على النتيجة التالية:
الجدول (5): اختبار "Granger" التكامل المشترك بين الناتج الداخلي
الخام ونسبة اجمالي الودائع الى الناتج الداخلي

الاحتمال	ADF	عدد التأخر	البواقي
P-Value		'Lag Mic'	'Résiduels'
[0,9712]	-0,05326	3	$e_t = \text{Alpib}_t - \text{Lpg}_t$

من خلال الجدول نرفض H_0 ونقبل H_1 . أي وجود تكامل متزامن بين الناتج الداخلي
الخام ونسبة اجمالي الودائع الى الناتج الداخلي الخام.

العلاقة الثالثة: الناتج الداخلي الخام والائتمان [LPIB:LCRD]:

باستعمال اختبار "Granger" وبرنامج "Eviews" تحصلنا على ما يلي:

الجدول (6): اختبار "Granger" للتكامل المشترك بين الناتج الداخلي الخام
والائتمان [LPIB:LCRD]

الاحتمال	ADF	عدد التأخر	البواقي
P-Value		Lag 'Mic'	'Résiduels'
[0,918765]	-0,15695	1	$e_t = \text{Alpib}_t - \text{Lcrd}_t$

ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 . أي وجود تكامل متزامن بين الناتج الداخلي الخام
والائتمان. إذن في الأخير وباستعمال "Granger" المطبق على بواقي المعادلات المقترحة
في النموذج، تمكنا من الحصول على ثلاث علاقات للتكامل المتزامن في المدى الطويل
وهي:

1. علاقة تكامل مشترك بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية [Lpib-LM2]

2. علاقة تكامل مشترك بين الناتج الداخلي الخام ونسبة اجمالي الودائع الى الناتج

الداخلي: [LPIB-LPG]

3. علاقة تكامل مشترك بين الناتج الداخلي الخام والائتمان [LPIB:LCRD]

2. اختبار العلاقات السببية:

سنحاول اختبار اتجاه العلاقات السببية باستعمال طريقة "Granger" بين كل المتغيرات المدروسة (*lpib.lm2.lcrd.lpm.lpg*) وهنا نحاول تبيان ما هو المتغير الذي يؤثر في الآخر، الأول يؤثر في الثاني أو الثاني في الأول، أو يتأثران ببعضهما في نفس الوقت، ومن شروط دراسة العلاقة السببية يجب أن تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة. إذن باستعمال اختبار "Granger" وبرنامج "Eviews" لاختبار العلاقة السببية استطعنا اختيار ما يلي:

الحالة الأولى:

الجدول (8): اختبار سببية "Granger" بين الناتج الداخلي الخام والكتلة

النقدية [Lpib-LM2]

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/26/16 Time: 16:47

Sample: 1990 2015

Lags: 0

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LM2 does not Granger Cause LPIB	50	1.13425	0.3326
LPIB does not Granger Cause LM2		1.79289	0.9123

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم (F): (1.13425) و(1.79289) أكبر القيم الجدولية عند مستوى 1% و5%، وباستعمال الاحتمال [0.3326] أكبر عند مستوى 1% وبذلك نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغيرين، معناه هناك علاقة سببية من تفاضل $D(Lpib)$ إلى تفاضل $D(Lm2)$. أما العلاقة الثانية كذلك نلاحظ أن احتمال [0.9123] أكبر عند مستوى 1% و5% ومنه هناك علاقة سببية في الاتجاهين .

الحالة الثانية:

الجدول (9): اختبار "Granger Causality" بين الناتج الداخلي الخام ونسبة
اجمالي الودائع الى الناتج الداخلي: [LPIB-LPG]

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/26/16 Time: 17:05

Sample: 1990 2015

Lags: 0

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPG does not Granger Cause LPIB	50	4.00552	0.9266
LPIB does not Granger Cause LPG		0.00943	0.9906

نلاحظ من خلال الجدول في العلاقة الأولى من $D(Lpib) \leftarrow D(Ler)$ أن قيمة F [4.00552] أكبر عند مستوى 1% و5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغيرين. أما العلاقة الثانية من تفاضل [Lpg] إلى تفاضل [Lpib] أن قيمة الاحتمال [0.9906] أكبر عند مستوى 1% ومنه نرفض فرضية العدم أي يوجد علاقة سببية الناتج الداخلي الخام ونسبة اجمالي الودائع الى الناتج الداخلي الخام ومنه يوجد علاقة سببية في الاتجاهين.

الحالة الثالثة:

الجدول (10): اختبار سببية "Granger" بين الناتج الداخلي الخام
والائتمان [LPIB:LCRD]

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/26/15 Time: 18:10

Sample: 1990 2015

Lags: 0

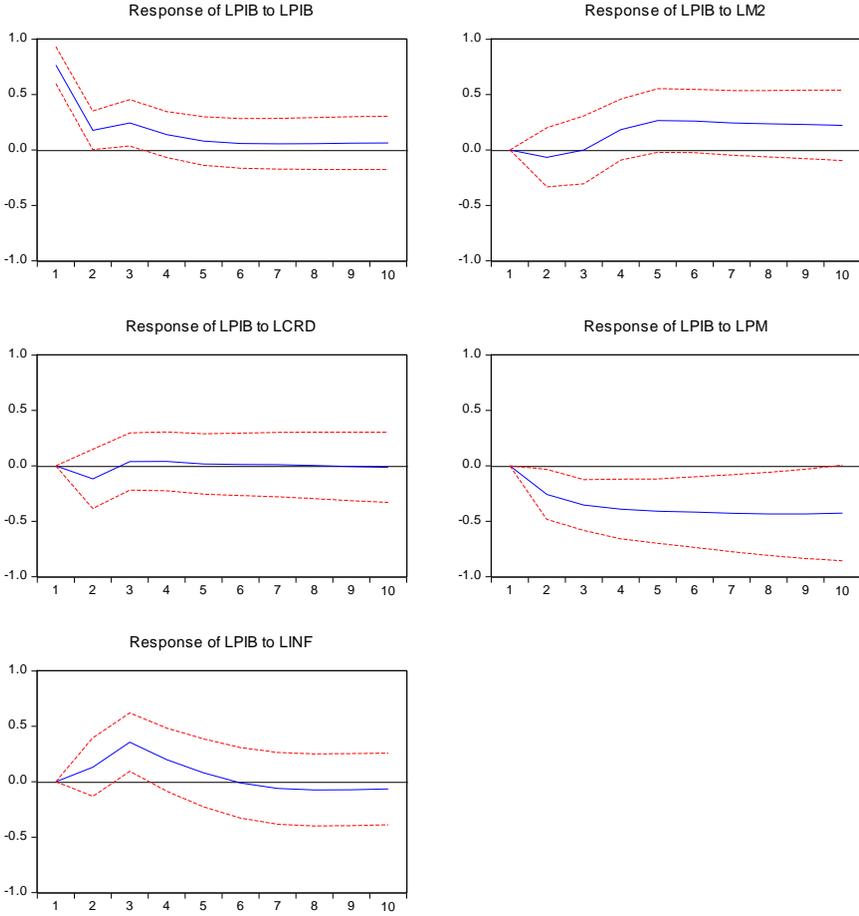
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LCRD does not Granger Cause LPIB	50	17.3144	0.9912
LPIB does not Granger Cause LCRD		2.30217	0.9142

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد علاقة سببية في الاتجاهين:

4. تحليل دوال الاستجابة:

إن اختبار سببية "Granger" يبين وجود علاقة بين المتغيرات، ولإظهار هذه العلاقة نقوم بحساب دوال الاستجابة لكل المتغيرات التالية ($lpib.lm2.lcrd.lpm.lpg$) فنلاحظ على سبيل المثال من شكل دوال الاستجابة المتغيرات من أثر التغير في متغيرة الناتج الداخلي الخام على متغيرات السياسة النقدية في الجزائر.

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



5- تقدير النموذج القياسي: جاءت نتائج التحليل القياسي لاثر المتغيرات المستقلة على الناتج الداخلي الخام بالاسعار الثابتة في الجزائر على لتشير ما يلي:

LPIB

Method: Least Squares

Date: 04/27/16 Time: 08:29

Sample: 1990 2015

Included observations: 50

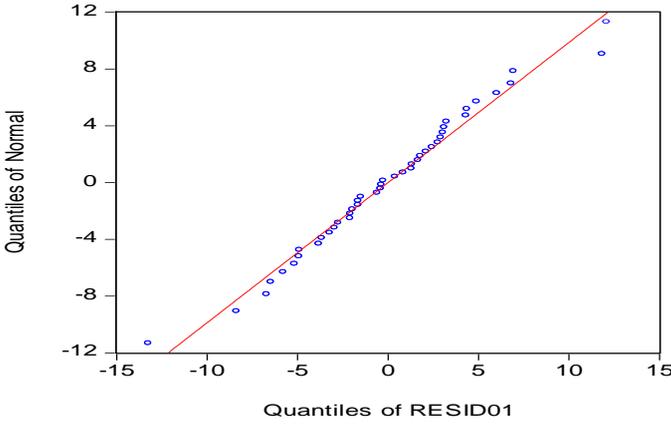
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
		23.9878		
LM2	25.39608	1	1.058708	0.2962
		17.4651		
LCRD	15.62978	1	0.894914	0.3763
		61.1688		
LPM	3.231364	8	0.052827	0.9581
		59.0967		
LPG	56.77777	6	0.960759	0.3426
		1715.18		
C	2011.663	4	1.172855	0.2480
R-squared	0.169866	Mean dependent var	208.1084	
Adjusted R-squared	0.125532	S.D. dependent var	1350.236	
S.E. of regression	1367.365	Akaike info criterion	17.38580	
Sum squared resid	72917786	Schwarz criterion	17.58855	
Log likelihood	377.4877	Hannan-Quinn criter.	17.46099	
F-statistic	0.732361	Durbin-Watson stat	1.050272	
Prob(F-statistic)	0.575425			

ومنه تصبح المعادلة المقدرة كمايلي:

$$lpib = 2011.66 + 25.39lm2 + 15.62lcrd + 3.23lpm + 56.77lpg$$

التحليل الاحصائي: يشير معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغيرات المستقلة المؤثرة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر وهي الكتلة النقدية والائتمان ونسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقود ومسبة إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الخام قد استطاعت أن تفسر ما مقداره 16.98 بالمئة من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام بالاسعار الثابتة و86.02 بالمئة تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

الشكل (01): انتشار بواقي النموذج



الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم القيام بتحليل وقياس أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والمتمثل في الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال قياس مؤشرات السياسة النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية والائتمان ونسبة الودائع الى عرض النقود ونسبة اجمالي الودائع الى الناتج الداخلي الخام، حيث تم تطبيق تقنية التكامل المشترك للبحث عن طبيعة العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة ومنه تبين أن هذه المتغيرات مكاملة من الدرجة الاولى، واستطعنا ايجاد ثلاث علاقات للتكامل المتزامن من خلال تطبيق اختبار "Granger"، والذي يعتبر من الاختبارات المطبقة على البواقي (بواقي المعادلات المقترحة)، إذن استطعنا استخراج هذه العلاقات الثلاث وهي

علاقة تكامل مشترك بين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية [Lpib-LM2] وبين الناتج الداخلي الخام ونسبة اجمالي الودائع الى الناتج الداخلي: [LPIB-LPG] وأخيرا بين الناتج الداخلي الخام والائتمان [LPIB؛LCRD]

كذلك تبين من خلال اختبار العلاقة السببية أن هناك علاقة في الاتجاهين بين النمو ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر. أما من خلال النموذج القياسي المطبق ومن مؤشرات كمعامل التحديد المصحح تبين أن متغيرات السياسة النقدية لا تفسر سوى 16.98 بالمئة من التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر مما يدل على أن السياسة النقدية في الجزائر تلعب دور ضعيف في النمو الاقتصادي وهذا راجع الى

طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر اقتصادا ريعيا معتمدا على تغيرات اسعار البترول.

المصادر:

- 1.نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص59.
2. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، 1988، ص394.
3. هيكل عجي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، عمان، الطبعة 2009، 1، ص260.
4. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص274.
- 5.السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الطبعة 2010، 1، ص195.
- 6 عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول في التنمية الاجتماعية وضبط التضخم، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
- 7 محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الو.م.أ، الطبعة 1992، 3، ص49.
8. محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، الطبعة 1 ، 1989، ص203.
- 9.دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة 1998، 4، ص123.
- 10.بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2006، 2، ص133.
11. عبد المنعم عفر، الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، الاقتصاد الكلي، دار البيان العربي، جدة، طبعة 1979، ص310.
- 12.علي توفيق الصادق و آخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبوظبي، 1996، ص29.

13. بلعوز بن علي ،"انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر" ،بحوث اقتصادية عربية ،مطبعة معهد التخطيط القومي، مصر، 2003،ص7.
- 14.بطاهر علي ،سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف،الجزائر،العدد2004،1،ص،181.
- 15- Glenn Hoggarth, Introduction to monetary policy,central banking studies,bank of England, May1996.
- 16- Bulletin de la banque de France,Efficacité de la politique monétaire et canaux de transmission, N°136,Avril,2005.
- 17- Simon Gray,workshop on monetary policy and operations issues,CCBS,Bank of England, Arab monetary fund,Feb, 2007.
- 18- Ahmed Benbitour,Politique économique et financier, le financement de l'économie algérienne, FMI,1993.
- 19.Enders, W (1988), "ARIMA and Cointegration Tests of PPP under Fixed and flexible Exchange Rate Regimes,"Review of Economics and Statistics,Vol,70,PP 504-08.
- 20.Engle,R.F-Gragner,C.W(1987),"Cointegration and error correction: representation, estimation, and testing",Econometrica,March,251-276.